# الفصل الثامن
## الغرب المنتظَر

قال بشار بن برد في خياط أعور اسمه عمرو، خاط ثوباً رديئاً لبشار :

خـاط لـي عـمروٌ قـباءْ  لـيت عينيه سـواءْ

فاسـأل النـاس جميعاً :  أمـديح أم هجـاء؟

# الكلب [الصالح]

إحدى بنات المؤلف تحب كلبها حباً شديداً ولذلك جاءت إلى أبيها منزعجة، لما أبلغتها معلماتها أن النبي ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة » .. فماذا فعل المؤلف ؟

كتب مقالة تحت عنوان « دفاع عن الكلاب في الإسلام »( ص ٢٩٣ - ٣٠٣ )، تجعل من يحمل كلامه على محمل الجد، يتمنى أن يتحول إلى « كلب » !! كيف لا، وهو يلتقط أقاويل خرافية ( ص٣٠١ ) لا سند لها من نقل صحيح، وينقضها أي عقل سليم، خلاصتها أن كلب أهل الكهف ( واسمه عند من يسميهم « بعض المفسرين » : قطمير )، سيحشر يوم القيامة في الجنة مع الصالحين !.

وهذا يذكرني بسعد بن طريف، الذي جاء إليه ابنه يبكي، وأبلغه أن معلمه ضربه، فقال سعد لولده : والله لأخزينهم اليوم ... ثم اختلق حديثاً نسبه - زوراً - إلى الرسول ﷺ هو : « معلمو صبيانكم شراركم ... » !! وقد سخر علماء الحديث من هذه الفبركة الظالمة، وافتضحوا صاحبها ونشروا قصتها في مؤلفاتهم للتحذير من أمثاله، ممن يستسهلون جريمة الكذب على المصطفى ﷺ .

صحيح أن مؤلفنا لم يختلق حديثاً، لكنه لأجل ابنته أو كلبها - أو لأجلهما معاً - يقبل كلاما سخيفاً، يصبح كلب أهل الكهف بموجبه، كلباً صالحاً يدخل الجنة، التي يرفض المؤلف أن يلتقي فيها من يخالفونه الرأي من المسلمين!! .

ومن أجل الكلب يسبغ المؤلف (ص٢٩٧) على خرافات الإغريق التي نقلها الجاحظ عنهم في كتابه «الحيوان» صفة المعارف العلمية! ويخطب مطولاً عن وفاء الكلب وخصائصه .

وفي صفحة واحدة ( ٢٩٥ ) يقر المؤلف بصحة أحاديث نبوية تضمنت الأمر بقتل الكلاب ثم النهي عن قتلها، لكن المؤلف ينسب إلى بعض الفقهاء، أنهم وضعوا أحاديث كاذبة على الرسول ﷺ، تبغِّض الكلاب إلى المسلمين، وذلك نتيجة ظهور وباء الكلب ـ بفتح اللام ـ، الذي تسببت فيه كثرة الكلاب الشريدة وتهاون المسلمين في التخلص منها !! فكيف تكون الأحاديث صحيحة ثم يلفق الفقهاء أحاديث تأمر بقتل الكلاب ؟ إن القارئ ينتابه السأم، لكثرة الاتهامات الجائرة التي يوزعها هذا الرجل على الأمة ورجالاتها، دون أي دليل ـ ولو ضعيفاً ـ ، ودون أي وازع من ضمير ـ ولو غائباً ! ـ .

أنا لست فقيهاً، وبصرف النظر عن وجود أحاديث صحيحة حول قتل الكلاب، أعرف أن الكلب المسعور : المصاب بداء الكلب ـ بفتح اللام ـ، يجب قتله لأنه يضر بالناس الأبرياء ! ... فما حاجة الفقهاء إلى تزوير حديث ينسبونه إلى النبي للتخلص من الكلاب المسعورة ـ هذا لو جمدنا عقولنا وضمائرنا وانجرفنا وراء اتهامات الرجل الكاذبة لهم وصدقنا أنهم يقبلون بالكذب على رسول الله ﷺ ؟!ـ .

وإذا كان صاحبنا يقول ( ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ) : إن مالكاً يرى طهارة الكلب، وإن الزهري وداود والحسن البصري وعروة بن الزبير يقولون بطهارة الكلب،لكن يغسل الإناء الذي ولغ الكلب فيه.

وإذا كان رجال الشريعة ( !! ) يجيزون اقتناءه وشراءه .... وإذا كان الماوردي

والنووي ومسلم يذهبون إلى عدم جواز قتل ما لا ضرر فيه من الكلاب.

فَمَنْ مِنَ الفقهاء ـ إذاً ـ وضع أحاديث مكذوبة على النبي لتبغيض الكلاب إلى المسلمين؟!.

إن المؤلف وأمثاله هم من أشد الناس إرهاباً لمخالفيهم في الرأي ـ لو سلمنا جدلاً أن المسألة مسألة خلاف في الرأي !! ـ فكل من يقول ـ لا بل : من سبق له أن قال منذ قرون ـ قولاً لا يوائم أمزجتهم وأهواءهم التي لا دليل عليها، بل يكون الدليل ضدها، يتهمونه بالكذب على الرسول ﷺ !!!.

لقد اختلف العلماء العدول كثيراً، لكن أحداً منهم لم ينسب الآخر إلى الكذب ولا إلى الاتجار بالدين، ولم يتهمه بالجمود والسطحية والرجعية ... إلى آخر هذا القاموس البذيء الذي « يعب » منه، نفر يرومون تحريف هذا الدين وهدم أصوله، ولما خابت مساعيهم، جددوا الحملة السفيهة لتشمل الفقهاء المخلصين، الذين شيدوا للمسلمين صرحاً فقهياً لا مثيل له لدى أي أمة أخرى، من الأمم التي يعبدها هؤلاء السفهاء.

ولن أفصل القول هنا حول طهارة الكلب ونجاسته، لأن مجالها واسع، ويكفي أن البحوث العلمية ( الغربية ) الحديثة، برهنت على مخاطر التعايش المستمر مع الحيوانات الأليفة، والكلب « الصالح » في مقدمتها ... فضلاً عن أن الإنفاق الباهظ على الكلاب وغيرها، لدى الغربيين وأتباعهم، يستفز ضمير كل إنسان ـ لديه ضمير حقاً ـ لأنه يتم على حساب كثير من البشر ممن لا يجدون كسرة خبز تقيم أصلابهم[1].

(١) انظر جريدة البيان الدبياتية العدد ٣٤٢٢ بتاريخ ٣/٤/١٤١٠هـ الموافق ١/١١/١٩٨٩م ـ الصفحة الاخيرة ... حيث نقلت تقريراً لوكالة الأنباء الكويتية ( كونا ) عن تفشي ظاهرة الكلاب والقطط المدللة في عاصمة عربية، وعن إعلان تنشره صحف تلك العاصمة، حول فقدان قط فارسي، ومكافأة تعادل حوالي ٤٠٠٠ دولار أمريكي لمن يعثر عليه ... هذا برغم أن البلد يعيش ضائقة اقتصادية.

إن قضية الطهارة والنجاسة قضية دينية لا تخضع لأهوائنا ولا لرغبات أولادنا ولا ( لصلاح ) كلابنا !! .. وهي تختلف ـ دون تناقض ـ عن الرفق بالحيوان ورعايته.

فالأحاديث الصحيحة عن الرجل الذي نزل البئر ليسقي الكلب فشكر الله له، وعن المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض وغيرها، أحاديث كثيرة تؤكد ـ كغيرها من مبادئ هذا الدين وآدابه ـ أنه من عند الله .

وفي تاريخنا وقائع مميزة في مجال رعاية الحيوان، تضيق هذه الصفحات عن تقصيها، ويكفي منها أن خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز (الذي يتهمه المؤلف بالجهل !! والعبط )، كتب إلى واليه في مصر يحدد له الحد الأقصى لحمولة الدواب، قبل أن تظهر هيئات التقييس والمواصفات الغربية أواخر القرن التاسع عشر!! ولمن لا يعلم نقول : إن الأرض الخضراء التي يقام عليها معرض دمشق الدولي على ضفاف بردى كانت وقفاً مخصصاً للدواب الهرمة التي لم تعد قادرة على الخدمة، فتودع هناك لتأكل وتشرب فحسب !.

* * *

# تعددت السبل والمحطة واحدة

في ثقة بالنفس لا يحسد عليها، يصف المؤلف رؤيته الخاصة للخروج من نفق التخلف بأنها : الأساس الواقعي الوحيد لأي تطور مستنير في المستقبل، إن شئنا أن يكون لنا مستقبل !!!.

ومحور الحل الذي يقدمه، رأيناه عبر ما عرضنا إلى الآن من أفكاره- وهي في الحقيقة أفكار الآخرين!!، لكنه يستحق المزيد من العرض والمناقشة ... فهو يعتمد على تأويل الإسلام كله، يقول ( ص١٩٠ ) : في القرآن نحو ٨٠ آية تتعلق بموضوعات قانونية، وهي تسمح بتفسيرات وتطبيقات شتى، يمكن المواءمة بينها وبين احتياجات كل عصر.

ويعزز من رأيه هذا - كما يقول ( ص ١٤٢ ) - أن هنالك أحكاماً قرآنية نسختها أحكام قرآنية تالية، حين تغيرت أوضاع المسلمين بالهجرة وانتشار الإسلام وتوسع الفتوحات، وغير ذلك من التطورات التي حدثت خلال ربع قرن.

وإذا سار المسلمون على نهج المؤلف - كما يقول - فلن يتهم الإسلام بأنه ينافي مقتضيات العصر ( تذكرون أن عنوان كتابه الأول : دليل المسلم الحزين إلى مقتضيات السلوك في القرن العشرين )، ولن تكون الحكومات والفقهاء في حاجة إلى النفاق والمداورة حين يقررون مثلاً إلغاء الرق الذي أباحه الإسلام، أو يستبدلون عقوبة الحبس بقطع يد السارق ... وبذلك يقل عدد أبنائنا المثقفين الذين يتخلون عن الإسلام ( !! ).

وقد مر بنا من قبل اعتراضه على من تأولوا الحدود تحايلاً على الكتاب والسنة وخصوصاً تأويل عبد العزيز فهمي ( باشا ) قطع يد السارق بتشغيله!... والخلاف بين المؤلف وهؤلاء أنهم تجزيئيون، وهو شمولي.

يقول المؤلف ( ص ٢٠٩ ) : كانت الحكومات والبرلمانات في الدول الإسلامية، تستشعر أحيانا الحاجة إلى إصلاح الأوضاع، تحت ضغط تغير الظروف، وبتأثير « الاستنارة »، لكنها كانت تُقْدِم على خطوات متناثرة، لا على موقف شامل من المشكلة الأساسية .

وفي الصفحة ( ٢٣٩ ) يقرر أن ضرورة التطوير قادت السلطات إلى انتهاج

أحد طريقين ، أولهما : طريق أتاتورك الذي هجر أحكام الدين، وهذا إنكار للدين مرفوض، والثاني : ما فعلته بعض الدول بإقحام تفسيرات تحظر تعدد الزوجات، متذرعين بأن العدل المشترط في التعدد يدخل في حكم المستحيل، وهذا ـ كما يقول ـ تحايل على أحكام الدين ( !! ) ... لذا فإن السبيل القويم في رأيه، هو تفهم الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، التي أحاطت بهذا الحكم أو ذاك، فالحكم ـ يضيف ـ يدور مع العلة وجوداً أوعدماً ، كما تقول القاعدة الفقهية ( !! آمن الرجل الآن بقاعدة وضعها الفقهاء الذين لم يدع صفة ذميمة إلا ألصقها بهم من النفاق ومناصرة الحكام الظالمين ابتغاء الجاه والمال ... وتجاهل أن للعلة ضوابط نصوا عليها، من أهمها ورود العلة في النص كما بتر كلمة « المعلل » من السياق، مع أنه قد استخدمها في موضع آخر .. فالقاعدة تقول : إن الحكم المعلل يدور مع علته .. !! فانظروا مقدار أمانته !! ) وقد رأينا من قبل عدة نماذج تطبيقية على « السبيل القويم » الذي يقترحه ( كحد السرقة الذين تبين له أنه يلائم المجتمع العربي الصحراوي

في العصر الإسلامي الأول فحسب ) ... وهنا نقدم المزيد منها ... فمن طالب باحتشام المرأة المسلمة، والتزامها بالضوابط الشرعية للباسها، ( يفحمه ) المؤلف بطرائف تدل على أن هذا المطالب ـ بكسر الميم ـ رجل شهواني يستحوذ الجنس على عقله وقلبه ( ص ٢٣٢ ).

حتى مرتديات الحجاب الإسلامي، لم يفعلن ذلك عن دين ( ص ٢٣٤ )، وإنما نتيجة تعرضهن لموقف يفوق طاقتهن ( !! ) ... لا سيما أن الحجاب كبت للمرأة ( ص ٢٣٢ )، وهو يعترض على منع الاختلاط بين الجنسين ( ص ٢٤٠ )، إذ يجلس الرجل إلى المرأة في زماننا دون أن تخطر ببال أي منهما فكرة جنسية ( ص ٢٣٢ )، ولذلك فالحديث النبوي الذي معناه : « ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » حديث موضوع ( ص ٢٣٨ ) . بل إن حديث أسماء الذي يعد جسد المرأة كله عورة ما عدا وجهها وكفيها، هو حديث مخترع ـ بفتح الراء ـ عند صاحبنا ( ص ٢٥٠ ). ولذلك فالتي ترتدي فستاناً إلى ما فوق الركبة، والأخرى التي تجعله إلى ما تحت الركبة، والثالثة لابسة البنطال، كلهن ينظر إليهن على أنهن عاديات ( ص٢٢٩ ) ... وأما قوله ـ تعالى ـ في محكم التنزيل :

﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ... ﴿٣١﴾ ﴾[1]

فالأمر فيه لا يتجاوز حد النصح إلى التحريم ( ص ٢٤٦ )، وقد نزل الحجاب ( هذا إقرار مؤقت بالتحريم !! ) لتمييز الحرة عن الأَمَة، كما في أسباب النزول للواحدي، ( ص ٢٤٧، ٢٤٨ ) ... والمفسرون الفرس ( لا تنسوا أن هناك ـ في اعتقاد المؤلف ـ إسلاما مصرياً وآخر شامياً وثالثاً عراقياً ورابعاً صحراوياً

---

( ١ ) سورة النور : الآية ٣١ ..

و ... ) المفسرون الفرس هم الذين قالوا بفرض الحجاب على المرأة، وتابعهم في ذلك المفسرون العرب، لما في هذا التفسير من تعزيز لسلطان الرجال على النساء، ولما يتيحه لهم من تعويض عن قهرهم الناتج عن الاستبداد السياسي ( ص ٢٤٩!! ) .. ثم يقدم حسين أمين أنموذجًا للحرية الجنسية التي ينشدها ( ص ٢٤٩، ٢٥٠ ) في صورة مجتمع إباحي زعم الرحالة الشهير ابن بطوطة أنه رآه في صحراء المغرب، تتمتع نساؤه بالحرية التي أشاد بها الجاحظ ( !! ) ، وقد ذهل ابن بطوطة، عندما التقى رجالاً هناك وهم يحرسون خلوة زوجاتهم بعشاقهن ( !!!!! ) .

* * *

# منبع الدين

ويدعونا المؤلف ( ص ٧٠ ) إلى العودة بالدين إلى أصله النقي، واستئصال ما شاب الحديث النبوي من الأكاذيب التي علقت به، مع ضرورة دراسة الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ ، لأنها نتاج تطور ديني واجتماعي وتاريخي في دولة الإسلام، لكن لا يصح الاعتماد عليها في دراسة « فكر » النبي والدين الإسلامي نفسه.

أما منهج التنقية فبعضه قديم معروف لدى الفقهاء ( كالأحاديث التي وضعتها الفرق السياسية المتصارعة، وأحاديث القُصَّاص )، وبعضه من اقتراح المؤلف ( كنبذ الأحاديث المنسوبة إلى النبي عن أحداث وقعت فيما بعد فعلاً في المجتمع الإسلامي، وما يحوي وصفاً ليوم القيامة تأباه عقولنا، وكل ما ناقض المنطق ومجه التفكير السليم كحديث : « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه فإن الشيطان يأكل ويشرب بشماله » ... )

ولذلك يطلب المؤلف ( ص ٢١٠ ) من الحكومات والمجالس النيابية ( قبل أن تقرر تطبيق الشريعة ) والمستنيرين، أن يبينوا للناس، كيف تم تزوير الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ على مدى قرون تلت انتقاله إلى جوار ربه ... ويرى المؤلف أن أحكام القرآن ( أو : ما لم يخضع منها للنقض والتنقيح والتجميد على يديه !! ) والسنة الصحيحة ( التي يعترف بها ولا يمجها تفكيره السليم )، هما المعبِّران عن الإرادة الإلهية ... ومعظم تلك الأحكام ذات طبيعة أخلاقية، صيغت صياغة عامة، يمكن أن نبني على أساسها بناءً

قانونياً حديثاً، كما يمكن تفسيرها تفسيراً، يسد احتياجات العصر ويواكب ظروف البيئة، ويسمح بمواجهة المتغيرات، فنطمئن عندئذ إلى إمكان إقامة مجتمع على أساس إرادة الله.( !!! ) .

* * *

# يسقط التغريب ....

لا يمكن أي مصلح يتصدى لتصحيح واقع المسلمين المزري، أن يتجاهل علاقة أمتنا بالغرب ومدنيته المهيمنة على العصر، منذ ما لا يقل عن ثلاثة قرون.

لذا فقد استأثرت تلك العلاقة ( في حالتها الراهنة، وفيما ينبغي لها أن تكون ) استأثرت باهتمام طبيعي ومشروع لدى المؤلف، أما غير المعقول في موقفه من الغرب، فسيتضح بعد قليل .

في الصفحة ( ٢٧ )، يدعو المؤلف إلى موقف إسلامي من مدنية الغرب، لا أثر فيه لإذعان مهين، ولا استكبار مشين* .

ويعترض ( ص ٣٥ ) على شعور المسلمين بتفوق الغربيين، في كل شيء وعلى أن تكون قيمهم مُسَلَّماً بها وغير قابلة للنقاش.

ويرى ( ص ١٨، ١٩ ) أنه مما يَسَّرَ للحضارة الغربية، أن تتغلغل في المجتمعات الإسلامية أمران ، أولهما : إغفال الغربيين ـ بخبث ـ الجانب المسيحي من مدنيتهم، والثاني : تصديق غالبية المسلمين ما زعمه الغرب من أن حضارته كاملة وأبدية !!. ولذلك يأسف المؤلف للجهود التي قام بها بعض المسلمين في العصر الحديث، للتوفيق بين الإسلام ومدنية الغرب، لأنه قد غلبت على تلك الجهود نزعة عقلية أوربية محضة، ولأن هؤلاء تبنوا قيماً كلها ـ أو جلها ـ من قيم المستعمرين الغربيين ( ص ١٩ ).

---

* من المقطوع به أن على المسلمين موالاة من والى الله ورسوله، ومعاداة من عاداهما، فقد روى الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله :« اوثق عرى الإيمان الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله » قال عنه الالباني في الحديث رقم ٩٩٨ ص ٧٣٤ من المجلد الثاني في سلسلة الاحاديث الصحيحة : إن هذا الحديث إسناده حسن وله شواهد يتقوى بها ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر في ذلك.

ويتهم المؤلف دعاة الإصلاح ( كالأفغاني ومحمد عبده، ويضم إليهما أحمد خان رجل التغريب الهندي المعروف )، بأن دعواتهم كانت موضع تأييد الاستعمار وبهجته ( ص ١٩، ٢٠ )، لأنها فتحت الطريق إلى الاقتباس من مدنية الغرب دون حرج[١] ... ونحن لا نوافق المؤلف على وضع الأفغاني الذي ثار هلى هيمنة الغرب وسعى إلى توحيد المسلمين واستنهاضهم، إلى جوار أحمد خان الذي دعا إلى إلغاء الجهاد وقبول السيطرة الانجليزية على بلاده !! وفي الأقل، فلا يصح ـ عقلاً ـ أن نقرن صاحب الرد على الدهريين إلى رجل دهري كأحمد خان.

ويدين المؤلف تجارب التغريب، قائلاً : إن الشرقيين ـ باستثناء اليابانيين ـ، أهملوا الجوانب الإيجابية في المدنية الغربية، واكتفوا باقتباس العادات الاستهلاكية والأزياء وسبل قضاء وقت الفراغ، من الغرب ( ص ٢٠ ).

ويشير المؤلف ( ص ١٢٩ ) إلى أن كثيراً من حكام العالم الإسلامي ، قلموا بقوة السلطة، أظافر علماء الدين[٢] وشوهوا سمعة هؤلاء الأخيرين لدى العامة، لكي لا يعرقل العلماء مسيرة الحكام في ركاب التغريب ... مع أن الذين اتبعوا حلول الغرب ( ص١٤٣ )، اكتشفوا أن الغرب لم يكن مخلصاً في زعمه في أي وقت، وأن معظم الذين انساقوا وراءه منا، تفاقمت مشكلاتهم الأساسية وازدادت حدة.

ويضرب بسياسة محمد علي في مصر، مثلاً للحكام المتغربين ( ص ١٢٧ )، فمحمد علي استجاب لتأثير الغرب كلياً، ولم يكن يرى في الإسلام طائلاً يغنيه .. ويخلص المؤلف من كل ذلك إلى أنه ( ص ١٣٧ ) : لا فرصة

---

( ١ ) و( ٢ ) مر بنا من قبل عدة مواقف له تناقض أقواله هنا، ومنها ادعاؤه أن العلماء منافقون، وأنهم رجعيون وسبب مصائب الامة بفكرهم الرجعي المهيمن بعد إرهابهم للمستنيرين كطه حسين وعلي عبد الرازق، وأن الغرب يدعمهم ويعارض الدعاة المستنيرين، بل إن الثورة الشيوعية في روسيا التي قامت على الإلحاد ومعاداة الأديان، زعم انها قاومت الإسلاميين التقدميين ودعمت الشيوخ الرجعيين .

لتقدم حقيقي في مجتمع، على غير أساس من تاريخه وتقاليده، وينتهي المؤلف إلى رفض التهالك غير المتبصر على أنماط المعيشة المستوردة، وكذلك إدانة كتابات المتفرنجين العرب خلال السنوات المئة الأخيرة.

والمؤلف متنبه لاستمرارمؤامرة التغريب، التي ترمي إلى تكريس الهيمنة الكاملة للقيم والسياسات والمصالح الغربية على حياة المسلمين، إذ لا يزال (ص١٧٥، ١٧٦) العمل محموماً لنشرها بمختلف السبل ... ويقرر المؤلف (في الموضع نفسه) أننا نمر الآن في الطور الثاني من التغريب .. وأن القلق ينتاب القوى المخططة، من أن يقوم المتدينون بحركة مفاجئة تعرقل المخطط، وإن كان في وسعنا ـ تقول تلك القوى لنفسها ـ التأثير عليها فكرياً، عن طريق الذين دربناهم في جامعاتنا، على النظرة « السليمة » إلى أنفسهم وإلى تراثهم (القوسان حول كلمة « السليمة » من عند المؤلف حسين أحمد أمين!!).

ويمضي المؤلف في حديثه عن برامج التغريب، فيقول على لسان المخطِّطين: وينبغي إدخال السخط والهلع لدى الأنظمة الحاكمة وشعوبها، من أنه لو قدر للمتدينين الإمساك بزمام الأمور، فستؤول البلاد إلى خراب يشبه ما جرى في إيران في ظل الخميني.

وفي هذا الإطار، يرفض المؤلف التمييز بين سياسات الرئيسين المصريين الراحلين: جمال عبد الناصر وأنور السادات الذي جيء به ـ كما يقول المؤلف ـ ليكمل دور عبد الناصر، في حمل الأمة على السير في الاتجاه نفسه الذي أريد لها ( أن تسير فيه ) من قبل الفرنجة (!!!).

* * *

# يعيش التغريب

بعد الحديث الطيب الذي نتفق مع المؤلف في معظمه حول التغريب والموقف المطلوب إزاءه، لأن واقعنا الملموس ينطق بآلاف الشواهد الحية على ذلك، يبدو ما سنعرضه الآن من آراء المؤلف نفسه حول القضية نفسها، يبدو كأنه نتاج شخص آخر لا يغاير الفكر السابق فحسب، بل يبلغ معه درجة التناقض التام.

فها هو يقول ( ص ٣٨٣ ): ثم أدركت أمة الإسلام « أن الحضارة غير قابلة للتجزئة، وأنها إن أرادت الاقتباس من النظم العسكرية الأوربية فعليها أن تقبل الحضارة الغربية برمتها وحذافيرها » ( !!! ).

وفي الصفحة ( ١٣٤ ) يصف الفكر الفلسفي الأوربي، بأنه تدرج تدرجاً متصلاً، من فلسفة الإغريق إلى توما الأكويني إلى هوسرل فالوجوديين، كلٌّ يقرأ نتاج من سبقه، فيضيف إليه أو يعدل فيه أو يصحح أخطاءه مستخدماً الاصطلاحات نفسها أو ما يقاربها ( !!! ).

وفي الصفحتين ( ١٧١، ١٧٢ ) يعلن أنه لا يستسيغ مشاعر الكراهية عندنا للغرب، ولا السخط على نواياه وخططه ومسلكه نحونا، ويدعونا إلى التأسي بالسمك الصغير عندما يهاجمه الكبير : فهو يهرب أو يختبئ أو يقاوم، لكنه لا يتهم الكبير بغدر ولا قسوة.

وفي الصفحة ( ٣١٢ ) ينسب إلى رجل « مستنير مثله » في هيوستون، قوله : في مركز الفضاء القريب من هنا، تجلس المرأة الأمريكية والرجل الأمريكي،

والكمبيوتر ثالثهما ( من باب السخرية بالحديث النبوي الذي يصف خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه بأن ثالثهما الشيطان !! )، مقابل هذه الصورة - يضيف صديقه المستنير -: يتحدث مفكرونا عن الانحلال في الغرب [١] مستشهدين بواقعةهنا، وواقعة هناك، وماذا عن الوقائع هنا وهناك في مجتمعنا الإسلامي، الذي لا يملك ديناً ولا يقدم للبشرية علماً ( !! ).

ويتابع صديق المؤلف حديثه ( ص٣١٣ ) : إن المسلمين هنا ( في أمريكا ) يدينون الإفراط في التكنولوجيا ( تعريبها التقنية أو التقانة )، مستشهدين بمفكرين غربيين ... إنهم دائماً يستشهدون بالغربيين لإدانة الغربيين ... ثم يقذف المستنير الآخر استفهاماً إنكارياً هو : مادام نمط الحياة في أمريكا لا يروق لهم فلِمَ وفدوا إليها وأقاموا فيها ؟ .. ومن حقنا أن نناقش هذه الآراء على أنها للمؤلف، لأنه لم يتعرض لها بأي نقد، بل إنه قدمها بحماس وتأييد لاخفاء فيهما.

وكذلك فعل في عرضه للعلمانية في الغرب ( ص١٧ )، إذ يقول في تصويرها : « فالمعرفة الفنية ميدان للنشاط المجدي، لا يمكن للبشر أن يتصارعوا بسببه، وأن يقتل بعضهم بعضاً، فليصرف الناس إذن طاقاتهم الذهنية الخلاقة، لا إلى الخلافات الدينية العقيمة، وإنما إلى محاولة خلق الجنة على أرضنا هذه ... » ( !!! ) . فهو لم يعقب عليها بإنكار !.

* * *

( ١ ) هو نفسه قال في الصفحة ٢٢ : إن الغرب يعاني من أزمة روحية !! لكن يبدو أنه نسيها، أو أن الغرب تخلص منها بعد حوالي ثلاثمئة صفحة من كتابه !! أو أن الإيمان بالنقائض - كما ثبت لنا - أمر طبيعي جداً لا يزعج المؤلف .

# تنازلوا يا قوم ....

سيعرف القارئ فيما بعد، أن الرقم الذي قدمه المؤلف عن آيات الأحكام ليس صحيحاً ... وكثير منها قطعي الدلالة فلا يسمح بتعدد التفسيرات الذي ادعاه المؤلف، وأما تذرعه بوقوع النسخ في القرآن فأمر مؤسف جداً، لأن المؤلف -بذلك- يقيس نفسه وغيره من المخلوقين، على الله -جل جلاله- !! فالذي نسخ أحكاماً وأحل غيرها محلها، هو رب السموات والأرض، فكيف يجترئ المسلم أن يفكر على هذا النحو الذي يفضي إلى الشرك ؟

إن النبي ﷺ لم يكن له أي دور في نسخ آيات الأحكام، وقد سبق للمؤلف أن سخر من وقوع النسخ في السنة ( أي أن يأمر الرسول بفعل أو ينهى عن أمر، ثم يأمر بخلاف ذلك ). فهل يكون هذا الدور ممنوعاً على خاتم الأنبياء والمرسلين، وكلاً مباحاً لصاحب « دليل المسلم الحزين » أواخر القرن العشرين؟!

وأما تقديم التنازلات من الإسلام، حتى يكون مقبولاً لدى أمساخ التغريب (الذين يؤكد صاحبنا نفسه أنه تم تدريسهم في الجامعات وفقاً لمناهج التغريب !! )، فهي فكرة سقيمة لا يرضى بها عاقل -فما بالك إذا كان العاقل مسلماً- فهل ينبغي على الحق أن يقبل بالباطل، ليرضي فئة ملوثة القلوب مرجوجة العقول ؟! ربما كان الرجل متأثراً بسياسة واشنطن التي تطلب من العرب كل يوم مزيداً من التنازلات ليرضى اليهود!! وأعف عن اتهامه لمن أسماهم « الفقهاء » بالنفاق ، فقد رأينا من تناقضاته حول علماء الدين عبر كل

تاريخنا، ما يقزز النفس، ويجعل الرد تضييعاً للوقت بلا طائل ...

أما قضية إلغاء الرق، فتدل على جهله أو على تجاهله المتعمد للحقائق الشرعية.... فالإسلام لم يظهر إلى الناس، والرق محظور، ليقال إن الإسلام أباح الرق ! كما أن الإسلام حارب الرق من خلال تضييق السبل المؤدية إليه فمنع استرقاق الأحرار، وقصره على أسرى الأعداء الذين يحاربون دولة الإسلام، إذا هم استرقوا أسرى المسلمين أولاً، وحث الإسلام على العتق ( الكفارات الشرعية العديدة، بالإضافة إلى التطوع بشراء الرقيق وعتقه دون كفارة واجبة ) وأمر بإجابة الرقيق إذا طلب المكاتبة ليتحرر، وحرم بيع أمهات الأولاد ...

فإذا ما اتفقت أمم الأرض على إلغائه، فلم لا يلغيه المسلمون مادام استرقاق الأسرى المسلمين لم يعد وارداً ؟.

إن المؤلف يصور الرق كأنه واجب في الإسلام، فلا يسوغ إلغاؤه !! مع أنه من قبل، قد تذرع بتجميد عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه )، صرف سهم المؤلفة قلوبهم، لانتفاء الداعي، وصوَّره المؤلف أنه إلغاء من الفاروق، لنص قرآني، وذلك ليصبح من حق حسين أحمد أمين أن يلغي ما شاء من النصوص المُحْكَمَة !!! فكيف يزعم إلغاء الثوابت، ويعترض على إلغاء الرق، مع أن الرق ليس واجبا شرعياً ؟!.

وأما استبدال عقوبة الحبس بقطع يد السارق، فأمر فرضته القوانين المستمدة من الغرب ( وريث القانون الروماني )، والتي فرضها المحتلون أو وكلاؤهم، فيما بعد ! فاتهام المؤلف للعلماء بأنهم فعلوا ذلك أو أيدوه، كذب صريح، يناقض ما اعترف به هو نفسه من تقليم السلطات التي تنفذ مخطط الفرنجة ( بتعبيره هو !! ) لأظفار العلماء لئلا يعيقوا مسيرهم التغريبي !!.

وأما تحريف ثوابت الدين، تحت شعار تفهم الظروف التي أحاطت بهذا الحكم أو ذاك، فنرد عليه بما قاله في كتابه مرة : وهل كلفنا الله التزام شرع لم نعلمه ؟! أم أن الله أهمله ـ تعالى الله عن ذلك ـ أم أنه ـ سبحانه ـ كتمه ١٤ قرناً وكلف حسين أمين تعليمنا إياه ؟ وأما أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فهي قاعدة فقهية جليلة، لكن لها ضوابط، من أهمها أن تكون العلة مذكورة في النص !! ولنا أن ننذهل من تمسك المؤلف هنا بهذه القاعدة وهي من وضع الفقهاء الذين اتهمهم – مراراً– بالنفاق والسعي وراء الدنيا الفانية، وممالأة السلطان، وبأنهم لم يكونوا أمناء مع أنفسهم ... إلى آخر هذه المعلقة المكرورة !!!.

* * *

## يحرس زوجته وعشيقها

أما اتهام المطالبين ـ بكسر اللام ـ بالتزام الحجاب الإسلامي، بأنهم مهووسون بالجنس، فهي دعوة ينقصها الدليل، إلا إذا ادعى المؤلف أن من مواهبه الشق عن قلوب الخلق ومعرفة أسرارها ؟! فهذا ظن آثم، لأن الأصل في الناس ظواهرهم ، أما السرائر فيتولاها الله ـ سبحانه وتعالى ـ ....

والموقف نفسه ينطبق على زعمه أن المحجبات لم يلتزمن الحجاب عن تدين!! ... وأما إنكار الدافع الجنسي في خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، فهذا ادعاء يرفضه العلم والواقع، فضلاً عن تكذيبه أحاديث نبوية عديدة.

وأما أن الأمر بالحجاب نزل لتمييز الحرة عن الأمة، فهو متناقض مع ادعائه أن الحجاب كبت !! إذ كان الأولى ـ حسب منطقه ـ أن يلزم الله الأمة بالحجاب، ويترك للحرة أن تتعرى ـ كما تشاء ويشاء لها المؤلف ـ، لئلا يكبتها الحجاب !!

إن تشبثه بأسباب النزول، يصب ـ في النهاية ـ في تيار المستشرقين الذين يهمهم قصر صلاحية الإسلام على مكان وزمان معينين، وهي فكرة يلح عليها المؤلف كثيراً، لكنه لا يجهر فيها بالصراحة التي يفعلها المستشرقون ... وإن كان المؤلف قد يمد ( على النقيض من ذلك ) مفعول أسباب النزول ( دون أن تكون أسباباً للنزول ) من عهد آدم ( عليه السلام ) إلى قيام الساعة[1].

وابن حزم الذي استخدم المؤلف مقولاته مراراً لأغراض غير صحيحة يرفض أن يكون الحجاب قد استثنى الأمَةَ، على اعتبار أن استثناءها أمر

---

(١) انظر مقالة له مليئة بهذه المخاريق في مجلة العربي « الكويتية » ـ العدد ٣٧٢ ـ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٩م/ ص١١٢، ١١٣ .

لـم يقله الله ولا رسـوله.

وأما الحرية التي أشاد بها الجاحظ، والتي ساق المؤلف لأجلها أقصوصة ابن بطوطة عن مجتمع إباحي، فتكشف حقيقة المؤلف وأنه ضد أي ضابط أخلاقي حدده الإسلام في إطار العلاقة بين الرجل والمرأة ... وإلا فأين تحريم الزنى ؟!

وإذا كان المسلم ( المستنير ) هو من يحرس زوجته عندما تخلو بعشيقها، فيشهد الله أني من الرجعيين غير المستنيرين، وفق هذا المفهوم البهيمي المنطفئ للاستنارة ..

* * *

# العقل والهوى

أما نبذه الأحاديث النبوية التي تشير إلى أحداث ستقع، ثم وقعت فعلاً في التاريخ الإسلامي، فهذا أمر مزاجي وتحكمي لا سند له .... فلم لا يدعو إذاً إلى حذف مطلع سورة الروم من القرآن الكريم، لأنها تحدثت عن واقعة تاريخية حدثت في بضع سنوات، كما حددت السورة تماماً ؟!.

وأما أن تتفق الأحاديث النبوية التي تصف أحوال القيامة، مع عقولنا، فيجب تصحيح الكلمة لتصبح « مع أهوائنا » !! إن يوم القيامة من الغيوب التي لا يستطيع العقل معرفتها بنفسه، وإنما سبيلها هو الوحي ممثلاً في القرآن والسنة، ولذلك يستحيل أن يكون العقل حَكَماً على ما لا يستطيع معرفته بنفسه !!! وهذا ليس ازدراء للعقل وإنما هو تكريم له، وصيانة لعقيدتنا من أن تدخلها الأهواء تحت ذريعة « العقل » !!

وكيف لا يأبى عقل المؤلف ما ورد في القرآن ذاته عن عذاب الكفار في جهنم، كقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَىٰ ﴿١٣﴾ ﴾ (١)

وقل مثل ذلك عن معجزات الأنبياء كالنار التي صارت برداً وسلاماً على إبراهيم، وعصا موسى واجتيازه البحر مع المؤمنين، وكمعجزات عيسى ـ عليهم السلام ـ، وكإسراء محمد ﷺ إلى القدس وعروجه إلى السماء ؟!

إن العقل هو أساس الإيمان، فهو سبيل إثبات الألوهية والتوحيد وتصديق

(١) سورة الأعلى : الآية ١٣ .

محمد ﷺ في رسالته وفي أن القران كلام الله ... والعقل شرط التكليف الشرعي، فلا مسؤولية على فاقده ... والعقل هو طريق فهم الأحكام الشرعية غير القطعية في دلالتها ... إلخ .

أما عالَمُ الغيب فإن دور العقل فيه هو التسليم بما يبلغه عن طريق صحيح، سبق للعقل أن آمن به أصلاً ـ والطريق الصحيح هو الوحي كما سلف القول ـ...

وإلا فمن كان يصدق قبل ١٠٠ عام مضت، لو قيل له : إن البشر سيبتكرون أجهزة تنقل وقوف الحجيج بعرفة فيشهده ملايين المسلمين في أنحاء العالم في الوقت ذاته، صوتاً وصورة !!! وأين قدرة البشر من قدرة الله ـ عز وجل ـ ؟ ...

في هذا الإطار نرد على المؤلف تكذيبه أوامر الرسول ﷺ بأن يأكل المسلم بيمينه، محتجاً بأن التفكير السليم يمجه ـ تفكيره طبعاً وإلا فإن تفكيرنا نحن غير سليم !! ـ لأن في بعض تلك الأحاديث، أن الشيطان يأكل ويشرب بشماله .

فهل رأى المؤلف الشيطان يأكل بيمينه مثلاً ؟! أم أن تفكيره السليم يرفض الإيمان بوجود الجن أصلاً، مع ورود ذلك في القرآن صراحة، في سورة مستقلة تحمل اسمهم، وفي آيات أخرى متفرقة !! .

مع ملاحظة أن بعض الفقهاء لا يأخذون بأحاديث الآحاد الصحيحة في مجال العقيدة والغيبيات، احتياطاً لئلا يدخل في عقيدة المسلمين ما ليس منها، لأنهم يشترطون في أمور العقائد أن تكون منقولة بطريق التواتر ( التواتر هو : رواية جمع عن جمع عن جمع يستحيل عقلاً تواطؤهم على الكذب ) ... وأيًّا كان اجتهاد الفقهاء الآخرين الذين لا يوافقون على هذا الاجتهاد، فإن

الفريق الأول لا يرد الحديث بمزاجه ( كما يفعل صاحبنا )، ولا يقيس بهواه عالم الغيب على واقع الناس الملموس، فيرد ما لا ينسجم معه بحجة العقل، ولا يتهم هذا الفريق علماء الحديث بالكذب على رسول الله ﷺ ... وأما اليمين فلا تأتي في القرآن الكريم إلا في موضع المدح والتكريم كما في قوله تعالى :

﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴿٣٤﴾ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ﴾[1].

وكما في قوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ ﴾[2].

وما جاء الشمال في القرآن إلا في موضع الذم، كقوله تعالى :

﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ ﴾[3].

وقوله ـ سبحانه ـ:

﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا

---

(١) سورة الواقعة : الآيات ٢٧ ـ ٣٨ .

(٢) سورة الانشقاق : الآيتان ٧، ٨ .

(٣) سورة الواقعة : الآيات ٤١ ـ ٤٤ .

سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ (٣٢) ﴾[1].

* * *

(١) سورة الحاقة : الآيات ٢٥ ـ ٣٢ .

# الغرب العفيف

لقد تبين للقارئ ـ فيما نقلناه من نصوص للمؤلف ـ حجم التناقض المريع، في مواقفه المتقلبة من الغرب ومدنيته الحاضرة.

فهو ينقد دعاة الإصلاح المسلمين، لتسليمهم بالقيم الغربية دون تردد، ولسيطرة نزعة عقلية أوربية على برامجهم، ولأن الاستعمار أيد دعواتهم التي تيسر للغرب تحقيق هيمنة مدنيته على المسلمين!!!!.

وينعي على الشرقيين ـ ما عدا اليابانيين ـ أنهم أخذوا عن الغرب عاداته الاستهلاكية وأزياءه ( لا تنسوا أن الحجاب كبت !! ).

وبرغم اعترافه بأن المخطَّط الغربي لمسخ المسلمين ما زال قيد التنفيذ، فإنه لا يلبث أن يمشي وراء عتاة التغريبيين، فيرى أن الحضارة الغربية لا تتجزأ ( وهذا هراء، لأن دورات الحضارة بين الأمم تثبت أن الأمم تأخذ – أو: يجب أن تأخذ ـ عن الأمة المتقدمة حضارياً، ما يناسبها لئلا تذوب في الآخر... وأقرب شاهد هو مدنية الغرب الحالية التي يدعونا لأخذها برمتها، إذ أنها قامت بالاعتماد على العطاء الحضاري العربي الإسلامي، فاقتبست عن المسلمين المنهج التجريبي، لكنها لم تأخذ الدين ولا الفقه الإسلاميين !! ).

وكيف يكون الفكر الأوربي متصلاً ويستخدم المصطلحات نفسها أو ما يقاربها عبر آلاف السنين، ومع ذلك يدعونا الرجل إلى نبذ الثوابت من ديننا لنأخذ مدنية الغرب بحذافيرها!! ولِمَ يستخدم المؤلف مصطلحات غير تلك التي تميز هويتنا الحضارية منذ ١٤٠٠ سنة؟!.

وأما نفيه وجود الانحلال الأخلاقي في الغرب، وادعاءه أن المسلمين يتهمون الغرب بذلك اعتماداً على وقائع متناثرة، فيؤكد ـ مرة أخرة ـ أن المؤلف غير أمين... ولن نلتمس له هنا أي عذر ، فهو قد عاش في الغرب وتجول فيه كثيراً، بحكم عمله وأسفاره التي يدل عليها كتابه... فكيف ينكر ما يراه حتى المسافر العابر ؟.

إننا نحكم على الغرب بالتحلل الأخلاقي ـ دون تفصيل لا مجال له هنا ـ استناداً إلى المعطيات الرئيسية التالية:

١ ـ الفلسفات المادية النفعية السائدة فيه، وهي ليست سراً.

٢ ـ القوانين والأنظمة والتشريعات المعروفة فيه... وهي تنظر إلى الزنى دون إكراه ( بين رجل وامرأة عاقلين تجاوزا سن الرشد ـ انظروا إلى دلالة الرشد هنا !! ـ ) على أنه يدخل في نطاق الحرية الشخصية !.

بل إن بريطانيا أباحت منذ عام ١٩٦٥م الشذوذ الجنسي [١]، ولحقتها الدانمرك قبل شهرين من كتابة سطوري هذه !!.

٣ ـ الإنتاج الهائل لكتب الجنس القذرة وأفلامه المنحطة.

٤ ـ وباء الإيدز وغيره من الأمراض الناتجة عن التحلل الأخلاقي.

٥ ـ كتابات المفكرين الغربين ووسائل الإعلام نفسها سواء تلك الداعية إلى الإباحية أو التي تفضح هذا الجانب المخزي من مدنية القوم... وفي المجال الأول يكفي التذكير بكتابات سيمون دوبوفوار وفرانسوا ساغان ( بل إن هذا

---

( ١ ) ثمة أسرة أمريكية من كل ١٠ أسر تعاني من نكاح المحارم ( بين الأب وابنته والأخ وأخته ... إلخ )... انظر كتاب « في بيتنا مريض نفسي » ج٢ ـ د. عادل صادق / كتاب اليوم الطبي رقم ٩١ ـ ص٣٦ !! فهل هناك تشكيك في كلام عالم نفسي بمستوى الدكتور صادق الذي نقل الرقم عن إحصائيات أمريكية فضلاً عن كونه عضواً في أشهر جمعياتها المتخصصة بعلم النفس ؟!

الجانب لدى الغربيين قديم يرجع إلى أزمنة سحيقة، ومن قرأ جمهورية أفلاطون عرف أنهم أهل مشاع جنسي منذ ما قبل ميلاد المسيح ـ عليه السلام ـ وقل مثل ذلك في التماثيل الإغريقية والرومانية الفاضحة ) ... وأما الشق الآخر فيمكن قراءة جارودي وكولن ولسن واشبنجلر ...

أما رد المستنير ـ صاحب المؤلف وهو موضع ترحيب عنده ـ بأن في المجتمعات الإسلامية حوادث لا أخلاقية، فينطوي على مغالطات فاضحة :

١ـ أنه يجعل الفجور في الغرب ( واقعة هنا وواقعة هناك )، في حين يجعله في العالم الإسلامي ( وقائع هنا وهناك ) ... وكل من فيه ذرة ضمير منصف، يشهد بأن العكس تماماً هو الصحيح .

٢ ـ نحن نبحث عن موقف الإسلام، لا عن واقع المسلمين الذي يبعد عن قيم دينهم ( باعتراف المؤلف في موضع آخر !! )، نتيجة استمرار حملات التغريب التي ترعاها حكومات جائرة وأقلام مسمومة ..

٣ ـ لم يقل الإسلام : إن هناك مجتمعاً ملائكياً على الأرض ... فقد حصلت وقائع زنى وسرقة في المجتمع النبوي نفسه .. لكن الفرق يتركز في أمرين :

أ ـ مدى شيوع الفاحشة ... وهل تتم سراً أم علناً ؟

ب ـ هل تتم مقاومتها وتهيئة سبل الحلال، أم أنها مباحة ومتاحة لمن شاء؟!.

* * *

# الله [ينور] عليك !!

لقد أضحكني « المستنيران » في انتقادهما إقامة المسلمين في أمريكا ماداموا يعترضون على التهتك الأخلاقي فيها !! .

إذ كنت أجهل قبل ذلك، أن ( التفكير السليم ) و( المنطق الصحيح ) و( العقل الراجح )، كلها تفرض على إنسان يقيم في مجتمع أن يكف عن نقد ما يراه معوجاً فيه !! وتبعاً لذلك : لم لا يتخلى المؤلف عن جنسية بلاده، ما دامت آراؤه فيها بمثل الحدة الموجودة في كتابه ... ؟ و« المستنيران » يتجاهلان أن هؤلاء المسلمين الذين أقاموا في أمريكا، جاؤوها بحثاً عن مزيد من التحصيل العلمي، أو فراراً من قمع الأنظمة في بلدانهم الأصلية ... فإذا قال بعض المسلمين : لا للابتعاث، قلتم : هؤلاء رجعيون منغلقون !! والله حيرتمونا يا جماعة، ارسوا على بر، لنعرف كيف نحاوركم .

وقبل أن يمن علينا المؤلف وصديقه بآرائهما ( المستنيرة )، لم أكن أعلم أنه يحرم على المسلمين الاستشهاد بمفكرين غربيين في إدانة الغربيين.

وينسى هذان المستنيران أن الحكمة ضالة المؤمن، وأن تلك شهادات أهل الديار، وهي مهمة لسبب آخر هو أن المتغربين ( المستنيرين )، يؤلهون الغرب مستشهدين بمفكرين غربيين، فلا يسمعون إلا للغربيين، مما يتطلب ـ أحياناً الاستشهاد ببعض المفكرين الغربيين المنصفين لإيقاظ عبيدهم عندنا .

وأما عدم تعليق المؤلف على تصوير اللادينية في الغرب، فإنه ينبئ بحقيقة رؤية المؤلف، الذي لا يَدَعُ كلمة صائبة أو مخطئة لأي من علماء الإسلام إلا رد

عليها تفصيلاً وهزئ من أصحابها، لا سيما أن في تصويره للعلمانية إنكاراً ضمنياً للجنة واليوم الآخر ... وأما أن المعرفة الفنية تلغي الصراع بين البشر ـ بعكس الأديان ـ، فيكفي أن نشير إلى الحربين العالميتين اللتين سببهما الصراع بين الغرب على نهب العالم، وكذلك تجريب السلاح الذري في شعب اليابان أواخر الحرب العالمية الثانية !! . ناهيك عن خلق الكيان الصهيوني على حساب أهل فلسطين ، ومروراً بمأساة الجزائر سابقاً على يد فرنسا رائدة اللادينية وعاصمة النور ( ومنها تشتق الاستنارة فيما يبدو ) ... وكذلك فيتنام وأفغانستان وجنوب إفريقيا ... إلخ !!.

هذا إذا تناسينا جرائم الأوربيين في القرون الخمسة السالفة، بدءاً من اكتشاف أمريكا ومروراً بالكشوف الاستعمارية الجغرافية واسترقاق الأفارقة لصالح الأمريكان البيض الذين أبادوا معظم السكان الأصليين، وحرب الأفيون في الصين ... إلخ .

فهل أدت اللادينية إلى إلغاء الحروب أم أنها زادتها فظاعة وهولاً ؟ !.

* * *